

## "الجزء في المخطوطات العربية الوسيطية"

أمبر جونغيفيه HUMBER GENEVIEVE

ترجمة : (الكتور) عمر شوقي بنين

للفظ "جزء" عدة مفاهيم كما هو معروف. فمن حيث معناه في الدراسات القرآنية فإنه يعني في الغالب حزبين من ستين حزباً. وقد تجدر الإشارة إلى أنه لا علاقة للجزء بتقسيم السور في القرآن وأن حدوده لا توافق أبداً السور ولا نهايتها، مما يدل بوضوح على أنه قسم من المتن مستقل عن محتواه. ولكن، وحتى في هذه الحالة، فإن لهذا اللفظ معنيين : كل جزء في الواقع يمثل نسخة أو وحدة من وحدات التلاوة أو القراءة الجماعية، كما يمثل وحدة كتابية كذلك؛ لأننا نلاحظ منذ القرن الثالث الهجري<sup>1</sup> على الأقل نسخاً من الكتاب المقدس منسوخة بطريقة الجزء.

والمفهوم الثاني للفظ "الجزء" هو المجلد وهو الأكثر تداولاً عند العلماء. وقد عرف هذا اللفظ استعمالاً أخرى منها أنه يعني مجموعة من الأحاديث بإسناد رواية معين في مشيخة<sup>2</sup> (فهرسة)، كما يمكن أن يأخذ معنى فصل من فصول رواية مسرحية في العصر الحديث.

ونجد كذلك في كل خزائن الكتب مجاميع تضم كتباً صغيرة بدون عنوان أو نجهل عنوانها الحقيقي تسمى جزءاً كجزء صلاة الضحى<sup>3</sup>. ومعنى الجزء هنا

<sup>1</sup> - يستنتج من كتاب ديفيد جيمس : المصاحف القرآنية والزخرفة في مكتبة شستريتي أن أقدم جزء قرآني محفوظ في مكتبة دوبلان (Dublin) تحت رقم 1412 يعود تاريخه إلى عام 298هـ. ويعتقد أن أجزاء مصاحف أخرى محفوظة تحت (أرقام 2، 3 و 6) ترجع كذلك إلى القرن الثالث الهجري.

<sup>2</sup> - التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون ج 1 : 186.

<sup>3</sup> - مخطوط الخزانة الوطنية الفرنسية رقم 4659، طلحية 85v - 97v.

كُتِبَ يحمل نصا موجزا ولكنه كامل. ويتّضح من كل هذه السياقات أن الجزء الذي عبرنا عنه بتعبيرات مختلفة كالمجلد والكتيب والفصل أو كراس إنما هو وحدة للمضمون.

إنني أريد أن أوضح أنه يمكن أن يكون للجزء مفهوم إضافي : أعتقد أننا في الواقع قد استعملنا الجزء كمصطلح فني للتعبير عن وحدة كوديولوجية (كتاب أو جزء من كتاب أو مجموعة كتب) بمعزل عن المضمون وسميته كراسا. إن هذه الوحدة الكوديولوجية أو هذا الكتاب إنما هو من حيث حجمه بين الملزمة والسفر، ويتميز عن كل واحد منهما<sup>4</sup>.

سأحاول بعد استشارة مجموعة من المصادر المختلفة أن أعطي تحديدا أكثر دقة لهذه الوحدة الكوديولوجية (الجزء).

إنها محاولة يمكن اعتبارها اقتحاما أولا لمجال من مجالات البحث لم أتمكن بعد من سبر أغواره والذي هو بحاجة إلى تعميق البحث فيه. فلهذا سأكتفي هنا أولا بإبداء بعض الملاحظات نحو هذه الظاهرة قبل المرور إلى مرحلة تحليل وظيفة أو علة وجود لفظ الجزء.

وتعتمد ملاحظاتي في القسم الأول على دراسة ثلاثة مخطوطات قديمة اختار ناسخها تقنية النسخ بالجزء. وتقوم ملاحظاتي الأخرى على دراسة مخطوطات متأخرة كانت عملية النسخ بالجزء تنتمي إلى مرحلة الجيل الثاني فتعتمد التقليد. وبعد ذلك أنقل إلى الشهادات غير المباشرة والتي تتجلى في

---

<sup>4</sup> - إن المعنى التقني للفظ جزء لم يفهم بعد. وجدنا في مقدمة أندلسية لنسخة مخطوطة لكتاب سيويه كانت في ملك المبرد (286هـ) حكاية صغيرة مقسمة إلى أجزاء، وفي هوامش كثير من المخطوطات اعتبر الجزء مرادفا لكتاب أو سفر.

تعليقات النساخ أو القراء تقدم وصفا لنسخة مرجع مقسمة إلى أجزاء. وفي أثناء البحث سأخذ بعين الاعتبار آراء بعض الباحثين في لفظ الجزء<sup>5</sup>.

### الجزء في القديم أو جزء الجيل الأول

من بين المخطوطات الثلاثة التي تم اختيارها للوصف في بداية البحث والتي كان التقسيم فيها بطريق الجزء، نتيجة لبدء العمل بهذه التقنية، مخطوط غريب الحديث للقاسم بن سلام المحفوظ بخزانة جامعة ليدن بهولندية تحت (رقم Or 298). يعتبر هذا المعجم الخاص بالمفردات النادرة في القرآن الكريم الذي نسخ في عام 866م أقدم كراس مؤرخ منسوخ على الورق محفوظ بأوربا.

يبدو أنه كان مؤلفا -قبل أن يلحق به بعض الاضطراب- من ملازم ذات عشرين طلحية عبر عنها بلفظ "جزء" في صفحة العنوان من كل ملزمة وكان ذلك على الشكل التالي : "جزء من غريب الحديث لأبي عبيد".

ويتميز كل جزء من أجزاء المخطوط بكونه كتابا مستقلا : وتوجد في بداية كل ملزمة ورقة العنوان تحمل العنوان واسم المؤلف وكذلك الرقم التسلسلي للجزء. ويبدأ النص منظما في ظهر ورقة العنوان مع البسملة وينتهي كل مرة في ظهر ورقة الجزء مع تقييد الختام، ويعلن في غالب الأحيان عما سيأتي بعده بالعبرة التالية : آخر الجزء الأول ويتلوه الجزء الثاني...). إن هذه العبارة التي تنقل الكلمات الأولى من الجزء اللاحق تعتبر تعقيبية الجزء. ويبدو أن عبارة التملك التي تكرر في كل جزء من أجزاء مخطوط ليدن تفيد بأن الأجزاء بقيت أو أريد لها أن تبقى منفصلة لفترة من الزمن.

<sup>5</sup> - اعتمد بالخصوص رأي المستشرق الهولندي فان كونسفلد في المعجم العربي اللاتيني المحفوظ بخزانة جامعة ليدن (هامش 89 عام 1976). إن معانيته لهذا المعجم دعت إلى القول بأن الأجزاء كانت ملفوفة في ورقة من الرق. ويمثل هذا ما يسمى بالمخطوط الهجين بعضه من الرق والبعض الآخر من الورق. انظر : ديموراي : الأعيان الأيوبيون وأعمالهم ص 31. طبعة 1994.

وعموما يبدو حسب المصادر التي ذكرتها أن الأجزاء كانت في الغالب عبارة عن ملازم ضخمة مكونة من عشرين طلحية. وقد نجد صورا ونماذج أخرى يتسم بعضها بالغرابة.

وهكذا فإن المثال الثاني للمخطوط المقسم إلى أجزاء والذي عرّضت على تقديمه هو تلكم النسخة من كتاب سيبويه التي تتميز بخصائص ضاربة في القدم. إنها نسخة غير مؤرخة محفوظة بخزانة الإمبروزيانية بميلانو تحت رقم (X36 Sup) غير أن بعض خصائصها الكوديكولوجية (نسخة منسوخة على الرق) وعلى الأخص منها خطها تحمل على الاعتقاد بأنها نسخت في الغالب في نهاية القرن العاشر أو في بداية القرن الحادي عشر الميلادي بالقيروان. تشتمل هذه النسخة على مائة وخمس عشرة طلحية، تنقسم إلى جزئين يعتبر الجزء الأول منها تاما، أما الجزء الأول منها تاما. أما الجزء الثاني فورقته الأولى معادة وتتقصه الأوراق الخمس الأخيرة، لكنه واضح أن كل جزء كان مركبا في الأصل من ستين طلحية مجزأة إلى ست كراريس.

وعلى غرار مخطوط ليدن فإن كل واحدة من أوراق العنان تحمل العنوان واسم المؤلف والرقم المسلسل للجزء. ويبدأ النص في ظهر الورقة بالبسملة. ونظام الترقيم الوحيد الموجود في هذا المخطوط هو الترقيم بالأبواب ويعاد مع كل جزء. أما المثال المقترح الثالث هو التاريخ الصغير للبخاري مخطوط غير مؤرخ بمكتبة الأسد بدمشق ومحفوظ تحت رقم (علم762). وقد تم تأريخه بالتقريب اعتمادا على إجازة للسمع مرسوم في الطلحية الخامسة والثمانين والمؤرخة في عام 361هـ/972م. إنه مقسم إلى أجزاء يتكون كل جزء من ملزمتين كبيرتين؛ تشمل الأولى ثلاث عشرة ورقة مزدوجة، وتحتوي الثانية على

ثمان ورقات مزدوجة. ويعاد ترقيم الملازم من كل جزء بحيث إن كل ملزمة مركبة من ثمان ورقات مزدوجة تحمل توقيع "ثانية" ويعني : الملزمة الثانية.

إن هذه الأمثلة التي لا تمثل إلا نموذجا صغيرا من النماذج التي يمكن أن نقدمها تجعلنا ندرك أن الجزء غير الملزمة أو أي وعاء آخر بحيث إن مخطوطتي ميلانو ودمشق تبرزان أن الجزء يمكنه أن يكون مركبا من عدة ملازم تكون في مجموعها كتابا معينا.

وفضلا عن ذلك فإن مخطوط ميلانو مثال جيد باعتبار أن الجزء لا يرتبط فيه بعلاقة مع محتوى الكتاب. وبالفعل وفي اللحظة التي يشتمل فيها مخطوط ليدن على نص معجمي يمكن تجزيته بسهولة إلى أقسام متساوية فإن أبواب كتاب سيبويه لا تحتل هذا التقسيم. فكان إذن ضروريا أن نرى كيف يتم التقسيم إلى أجزاء في مثل هذه الحالة. ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة لأن ناسخ مخطوط ميلانو بلغ نهاية الباب 407 في أعلى ظهر آخر ورقة من الجزء الأول. ومع ذلك فإنه لم يكف عن النسخ بل بدأ مباشرة في كتابة الباب 408 وهو يعلم أنه لا يمكن أن يتمه إلا في الجزء الذي يليه.

وينبغي التذكير من جهة أخرى بأن طريقة العمل التي انتهجها ناسخ مخطوط ميلانو قد أزعجت أحد مصححي هذا الكتاب من رجال القرن الرابع عشر الميلادي الذي تدخل ومحا بداية الباب : 40 كلها وأعاد نسخ الباب بأكمله قطعة واحدة في بداية الجزء الذي يليه مما دعا إلى استبدال الطلحية الأولى. ويعتقد هذا المصحح أن تقنيته في إنجاز المخطوط بطريق الجزء لم تكن بلا شك طريقة مألوفة لديه مما دعا إلى ردة الفعل هذه.

إن عدم التوافق بين ظاهرة الجزء ومضمون المخطوط يبدو واضحا في مخطوط ميلانو مما يترتب عنه اختلاف مفهوم كل من المجلد والملزمة عن مفهوم الجزء.

إن تمييز الجزء من المجلد يوضح كذلك معنى خطاب ابن بشكوال في كتاب الصلة<sup>6</sup> مفاده أن رجلا يدعى ابن المقوى وجه إلى الخليفة الحكم الثاني كتابا من مائة جزء. والغالب على الظن أن الأمر لا يتعلق هنا بمائة مجلد بل بمائة جزء أي بمائة كراس.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا كوديكولوديا بين الجزء والمجلد. فقد عثر المستشرق الهولندي فانكوننسفلد على معلومة تتعلق بطريقة حفظ بعض الأجزاء. فقد تبين لهذا الباحث في فهرس من فهارس خزانة القيروان<sup>7</sup>، يعود إلى القرن الثاني عشر الميلادي نشره إبراهيم شيوخ، أن كتابين قد قسما إلى أجزاء وكان بعضها ملفوفا في ورقة من جلد أو رق مما يدل - كما يقول فان كوننسفلد - على أن تجليدها لم يكن متوقعا. والفرق الثاني بين الجزء والمجلد يتجلى في كون هذا الأخير مجلدا، وأن الجزء قد تمت صياغته لكي يبقى بلا تجليد ولو لفترة معينة. وقد يمكن تجميع الأجزاء التي لم تكن متداولة في ورقة جلدية لحمايتها.

### جزء "الجيل الثاني" أو الجزء في المراحل المتأخرة

وإذا عدنا إلى رصد الجزء فإنه لا ينبغي أن نخلط بين الجزء في الشكل الذي ظهر عليه في مخطوطتي ليدن وميلانو، وبين الجزء الذي نجده في المخطوطات المتأخرة زمنيا، حيث كان التقسيم بالجزء ممارسة تقليدية لما سبق،

<sup>6</sup> - مذكورة رقم 36 ( وأخذ هذا المثال من الكتاب لفان كوننسفلد ص: 69).

<sup>7</sup> - سجل قديم لمكتبة جامع القيروان : مجلة معهد المخطوطات العربية مجلد 2 سنة 1956. رقما الكتابين المذكورين في السجل هما : 86 و 105.

وحيث لم نعد نجد تقريبا إلا الأجزاء من الجيل الثاني التي لا تعدو أن تكون صوراً للجزء.

إن الأمثلة التي سأقدمها مأخوذة في أغلبها من أقدم نسخ كتاب سيبويه ومن بعض مخطوطات الخزنة الوطنية الفرنسية، من بينها مخطوط عربي من مخطوطات القرن السادس الهجري محفوظ تحت رقم 6030 يقدم أفضل مثال للجزء من أجزاء الجيل الثاني.

ولنسخ هذا المخطوط الذي هو كتاب الخراج ليحيى بن آدم هيأ الناسخ ملازم من عشرين طلحية وبدأ ينسخ المتن بدقة لا يتجاوز خمسة عشر سطرا في الصفحة الواحدة. وعندما أوشك على النهاية بدأ يزيد تدريجيا في عدد الأسطر (إلى أن بلغ وحدا وعشرين سطرا في الصفحة في الطلحيتين  $36v^o$  أو  $38v^o$ ).

وقد يحدث له كذلك أن يضيف بعض الأوراق عوض الاستمرار في الحفاظ على الملازم من عشرين طلحية : وهكذا سيصبح عنده بالإضافة إلى الملمزتين المركبتين من عشرين طلحية لمزمتان زائدتان تتركب الأولى من ثمانية وعشرين طلحية والثانية من أربعة وعشرين طلحية. وقد يمكنه هذا على أية حال، من كتابة رقم الجزء على كل ورقة من أوراق العنوان كما هو عليه الحال في النسخة الأصل التي يكون قد ألزم نفسه باحتذائها من حيث الشكل.

وفي سنة 1433م لم يوفق الناسخ في نسخ أسنى المقاصد في الحديث لابن البخاري المحفوظ تحت رقم 750. حيث استطاع بفضل زيادة أسطر الصفحة الواحدة (أحيانا تبلغ الصفحة خمسة وعشرين سطرا) أن يجعل كلا من الجزعين الأولين من كتابه موافقا لملزمة من عشر ورقات. ولكن ابتداء من الجزء الثالث فإنه تجاوز ملزمة العشر ورقات (Quinion) التي توقعها ولا يمكنه أن ينتهي إلا بإضافة ثلاث طلحيات على الملزمة التالية.

وقد أحدث هذا اضطراباً في النسخ، بحيث عندما حاول الناسخ مواصلة تقليد النسخة الأصل فإنه اضطر بعض الأحيان إلى نسخ صفحة العنوان على ظهر الورقة، وكتابة بداية النص على وجهها، مما يتعارض مع كل التقاليد.

في حالات مثل هذه، وهي كثيرة، لم يعد للجزء دور باعتباره وحدة مادية. ومع ذلك فإن المثال الذي قدمناه يظهر إلى أي حد أن وجود صفحة العنوان لا تتفصل أبداً عن الجزء، وعلى الأخص في المخطوط الأخير الذي قد يصعب فيه التمييز بين الجزء والمزمرة. وقد يكشف هذا المثال كذلك، بلا شك، عن تأثير النسخة وربما عن تقسيمها إلى أجزاء.

ومن حيث النسخ بطريقة الجزء في هذين المخطوطين الذين يعتبران أن من "الجيل الثاني" حرص الناسخ على إعطاء صورة طبق الأصل للأجزاء القديمة. وقد نجد كذلك في المخطوطات نوعاً آخر من المعلومات المتعلقة بالجزء.

يتعلق الأمر بشهادات أو إجازات ينقلها القراء، أو بوثائق تثبت صحة وأمانة النسخة الأصل يدلي بها الناسخ. ونقطة اللقاء بينها هي أن الإحالة على النسخة الأصل المتداولة تبدو أساسية في الحالتين معاً.

وفي نسخة مخطوطة مهمة من كتاب سيبويه محفوظة بإصطنبول ومؤرخة في سنة 1217م فإن الناسخ نفسه هو الذي يشير في الهامش إلى التقسيم بالجزء في النسخة الأصل وأصل الأصل. وهكذا يمكننا أن نقرأ في الطلحية رقم 63 ما يلي : " هنا ينتهي الجزء الخامس والأربعون من نسخة الزجاج"<sup>8</sup> وهي نسخة مشهورة مشهود لها في المصادر بالأمانة والدقة.

وفي الطلحية رقم 301 من النسخة المخطوطة لسُنن ابن ماجه المنسوخة في عام 1330م المحفوظة بالمكتبة الوطنية الفرنسية والتي وصفها المستشرق

<sup>8</sup> - من نحاة بغداد 311هـ.



الفرنسي فاجدا ( ت 1981م) وصفا دقيقا علمنا من خلال إشارة منقولة من نسخة قديمة أن ابن سيد الناس كان قد نسخ شهادات قديمة من مخطوط كان يملكه المنذري. حسب هذه الإشارة فإن كل جزء من أجزاء نسخة المنذري يحمل إجازة سماع. وفي نهاية الجزء الأول أخبرنا المنذري عن طريق ابن سيد الناس أن قراءة هذا الجزء الموجز قد انتهت في العاشر من يناير سنة 1166م. وتحمل إجازات الجزعين الحادي عشر والسادس عشر تاريخ شهر مارس من السنة المذكورة. بينما تحمل إجازة الجزء السابع عشر تاريخ 22 فبراير لسنة 1166م أي عشرة أيام من قبل.

وقد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : لماذا تمت قراءة الكراسة السابع عشرة قبل الأخريات؟. يمكننا أن نفترض أن الجزء على عهد المنذري كان يعتبر وحدة للقراءة أمام الشيخ الذي يريد استجازته. وكان يعتبر كذلك بلا شك وحدة للنسخ بحيث يجب قبل القراءة أمام الشيخ استنساخ النص الذي يزمع قراءته. إن هذه الأجزاء التي كانت متداولة بصفة مطلقة بين أيدي مجموعة من الطلبة في نفس الوقت لم تكن بالضرورة في كل وقت رهن إشارة الباحثين. ويفسر هذا كيف تمت قراءة الكراسة السابع عشرة قبل اللاتي جاءت بعدها. يغلب على الظن أن هذه الكراسة كانت جاهزة للقراءة بعكس الجزعين الحادي عشر والسادس عشر فلم تكن لهما هذه الصفة.

نستطيع أن نتتبع سير هذا الصنف في كثير من الإجازات الأخرى التي يمكن أن نعثر عليها بسهولة ضمن مخطوطات الخزانة الوطنية الفرنسية بفضل الكتاب الذي خصه المستشرق فاجدا لإجازات القراءة والإسناد<sup>9</sup>. ونستطيع كذلك أن نلاحظ نفس العوارض في مجالس قراءة بعض النصوص، وهي الحالة، مثلا،

<sup>9</sup> - إجازات القراءة والإسناد في المخطوطات العربية المحفوظة بالخزانة الوطنية الفرنسية. باريس 1957.

التي نلمسها في كثير من الإجازات القديمة المنسوخة في المخطوط العربي 6030 الذي سبق لي أن استعملته لإعطاء مثال عن الجزء من الجيل الثاني.

إن هذه الملاحظة قد ترشدنا إلى الوقوف على طبيعة ووظيفة الجزء وهي أسئلة سأحاول الإجابة عنها. وأريد قبل ذلك أن أقول كلمة عن أهمية الجزء بالنسبة لتاريخ النصوص.

في نسخة من كتاب سيويه محفوظة بالسليمانية بإصطانبول تحت (رقم 1936 كرولا) والمنسوخة في سنة 1202م نجد في الطلحية 23 في المكان الذي يوافق نهاية الباب التاسع والعشرين وتعليقه صورة لتقسيم قديم بالجزء. لعل هذا الباب هو أكثر أبواب الكتاب اضطرابا بحيث يحمل على الخصوص مجموعة من التعليقات من وضع شارح قديم جدا يدعى أبا الحسن<sup>10</sup> أقحمت حواشيه في النص من زمن بعيد. إن التبويب الذي وقع هنا جاء على الشكل التالي :

"هنا انتهى خطاب أبي الحسن مع انتهاء الجزء الأول من الكتاب، ويتلوه الباب الذي هو بعنوان..."

إن وجود تقسيم بالجزء بهذا الموضوع من الكتاب يفسر في رأيي لماذا تم فيه تجميع الحواشي، وبيين لماذا أصبح اليوم ضبط نص هذا الباب متعسرا. يبدو أنه كان هناك فراغ في نهاية هذا الجزء من نسخة قديمة جدا من هذا الكتاب تركها الناسخ، الشيء الذي سمح لأبي الحسن بإضافة شروح وتعليقات طويلة من عنده.

إن النسخ بطريق الجزء من وجهة تاريخ النصوص قد يضيفي على النسخة الأصل صفات مادية وخصائص (قد تحدث خلل في النص) تمكن الباحث من

<sup>10</sup> - هو أبو الحسن الأخفش المتوفى سنة 212هـ/826م.

تعريف وتحديد نسخة قديمة أو تفسير بعض الخصائص التي يمكن ملاحظتها ورصدها في النسخ المتفرعة عنها.

### تحديد الجزء

حينما نعود إلى التحديد الكوديولوجي لكلمة جزء نقول : إن الجزء عبارة عن وحدة حسابية محددة بالنسبة لنفس المخطوط ولكنها تتغير من نص إلى آخر، إنه كراسة تتركب في الغالب من ملزمة كبيرة وربما من ملازم متعددة، تشتمل منذ مرحلة النسخة على العناصر المكونة لكتاب مستقل كورقة العنوان والبسمة والرقم الترتيبي وتقيد الختام، ويبدو أنه كان من الأفضل أن يحفظ بدون تجليد وقد يتم بعض الأحيان حفظه وحده أو مع أجزاء أخرى من نفس الكتاب وذلك بلفه في أوراق من الجلد أو الرق. إن هذه الخصائص الكوديولوجية المتعلقة بالجزء تدعو إلى التفكير بأنه قد تمت صياغته ليتمكن تداوله بين الباحثين بمعزل عن الأجزاء الأخرى من نفس الكتاب.

إن التحديد الكوديولوجي للجزء يفضي إلى تجاوز مجال الوصف المادي الصرف لاقتحام مجال العمل والوظيفة. وهنا نتجلى في رأيي خصوصية الجزء فإذا كانت بعض الوحدات الكوديولوجية كالملزمة هي المكونات الأساسية للكتاب المخطوط فإن الجزء لا ينشأ عن مثل هذه العناصر الضرورية؛ لأنه ضروري أن يركب كتاب من مجموعة أجزاء. لهذا يجب البحث عن علل وجود الجزء في مكان آخر ولعل هذه الظاهرة قد تتضح أكثر في طريق استعمال الكتاب.

يدعوني هذا إلى تناول آخر قسم من هذا العرض وإلى التساؤل عن وظيفة الجزء. نأول الإجابة عنها بطريق إبداء ملاحظات تتعلق بالجزء مع كل من النسخ والقراءة. ففيما يخص قضية الجزء والنسخ سأنتقل من قصة سبق لي أن وظيفتها :

في "مجلة الكتاب الوسيط"<sup>11</sup> حيث توجد أقدم شهادة في كتاب طبقات النحويين واللغويين للزبيدي مفادها أن رجلا يريد أن يرخص له انتساخ نسخة من كتاب سيبويه ولكنه لم يفلح في استعارتها من مالكةا الذي هو المبرد. وقد استطاع الحصول عليها خفية، ومما ساعده على ذلك تقسيم الكتاب إلى أجزاء بحيث استطاع أن يستعير الكتاب جزءا جزءا دون أن يشعر صاحبه بذلك.

تؤكد هذه القصة الفائدة المكتسبة من الحفاظ على مخطوط أو نص من النصوص في شكل أجزاء مستقلة، بحيث يمكن انتساخه قسما قسما دون أن يحرم مالكة مدة طويلة من مجموع الكتاب، بل يمكن أن تبقى معظم أجزاء الكتاب في حوزته. وهكذا فإن حفظ كتاب في شكل أجزاء يساعد على تداوله باستمرار خصوصا إذا كان نصا طويلا أو صعبا. ومن جهة أخرى فإن إعاره جزء من كتاب ناقص من أوله وآخره هي إعاره ليست ذات قيمة. بخلاف إذا كان الكتاب كاملا. إن حجم وحدة الإعاره التي في الجزء قد تمت صياغتها بدون شك بشكل لا يمكن معه حرمان صاحبه منه مدة طويلة. وقد يكون الأمر عكس ذلك إذا أعير الكتاب كله. وفي نفس الوقت تقدم للمستعير مجموعة كافية من النصوص تمكنه من متابعة الخطة العامة للكتاب، الشيء الذي لا يستطيعه في حال التعامل مع ملزمة صغيرة.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بقضية الجزء والقراءة أي القراءة العمومية كما سبق ذلك. ولتوضيح هذه الظاهرة فقد ارتأيت، بعد فحص واستقصاء الوثائق، أن أترك جانبا مجال القراءة العلمية الذي كنت أؤثره لأهتم بمجال القراءة العمومية. يبدو في كثير من النسخ الخطية التي اشتغل بها محسن مهدي لوضع تاريخ لنص كتاب ألف ليلة وليلة أن تقنية النسخ بطريق الجزء كان شيئا عاديا حتى بالنسبة

<sup>11</sup> - النسخ بالجزء في بغداد في القرن الثالث الهجري العدد 12 (ص 12-15).

Copie « à la pecia » à bagdad au IX siècle ? Gazette du Livre médiéval 12 (1988), p-12-15.

لهذا النص، وأن النسخ كانت تعار جزءا جزءا وبالتتابع لعشاق القراءة للتسلية. وقد ذهب الأمر بأحد هؤلاء القراء إلى تحديد الرسم أو الأجر اليومي لإعارة جزء من هذا الكتاب<sup>12</sup>.

وقد أكد هذه الشهادة السيد "كيوم" الذي حدثه أحد رجال التربية السوريين وهو في الستين من عمره قائلا : قبل خمسين سنة كنا نجد في دمشق من يعير كتيبات من مائة صفحة تحتوي على قصص أو حكايات شعبية. وكانت آنذاك تحمل اسم الجزء الذي كان ينتهي في وسط قصة جميلة أو حكاية رائعة. إن هذه الحالة الخاصة تجعلنا ندرك جيدا غاية المكتبي الذي يعمل على أن ينتهي الجزء في غير الوقت المناسب بالنسبة للتقسيمات المنطقية للنصوص.

ولأجل إدخال وظائف الجزء في التعريف السابق الذي كان كوديكولوجيا فقط يمكنني إضافة ما يلي : يبدو أن أي نص حظي انتساخه بطريقة الجزء قد يوحي بأن هذا النص (أو أن رواية من رواياته المختلفة) قد عرف نجاحا في أوقات معينة كأن ينسخ في شكل وبطريقة تسمح بتسهيل تداول الكتاب وقراءته من طرف الخاصة والعامة<sup>13</sup>.

وختاما أقول : إن هذه المجموعة من التساؤلات التي استطعت أن ألامسها فقط تبقى بحاجة إلى التحليل والبحث العميق سواء تعلق الأمر باصل الجزء أو بمجال استعماله وطرق تداوله. ولكن يبدو لي أن الملاحظات التي أبديتها قد عملت على إبراز أهمية وأصالة الجزء، إنها أهمية من شأنها أن تساعد على إدراك أساس وتركيب بعض المخطوطات العربية خصوصا في حالات تقليد

<sup>12</sup> - استقيت هذه المعلومة من السيد الشرايبي. ويذكر الجزء هنا بالكراسة.

<sup>13</sup> - إن التقارب بين الجزء والنسخ عن طريق "البسيا" « pecia »، في المخطوطات اللاتينية الوسيطة موضوع مغر ولكن كما أشار إلى ذلك الباحث كومبير ( J.P.Gumbert ) في بحث له بعنوان : " بعض الملاحظات حول الجزء (Pecia) فإن هذا النظام كان محصورا في الجامعات الأوروبية الكبرى في القرنين 13 و 14 الميلاديين ويخضعه لمراقبة صارمة. فضلا عن ذلك فإن الأجزاء (Pecia) كانت على العموم عبارة عن أربعة أوراق (Binion) يبدو لي في الوضع الراهن أن نقط الخلاف أكبر من نقط الالتقاء بين الجزء والبسيا (Pecia)

النسخ الأصل، كما تمكن من وضع تاريخ النصوص، لأن التقسيم بطريق الجزء يبقى بعد ذهاب الجزء نفسه. وأخيرا إنها أهمية تجعلنا ندرك كيف عاش الكتاب وتداولته الأيدي على مر العصور.